مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦١٢**

الأربعاء، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوكرانيا	السيد ييلتشنكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو ليو جيايي
	فرنسا	السيد ستيلان
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/60)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/60)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالية أسماؤهما: السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة أرثارين كازن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/60، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): على مدى خمس سنوات طوال، يعاني الشعب السوري من أبشع الصراعات وأكثرها وحشية في القرن الحادي والعشرين. والوقائع ناطقة بذاتها: قتل ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ شخص؛ وجرح ما يربو على المليون شخص؛ وشُرِد ٦,٥ مليون شخص داخل سورية؛ وأصبح ما يقرب من ٤,٦ مليون شخص لاجئين؛ والكثير من بقية السكان – حوالي ١٣,٥ مليون شخص – بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ويجب ألا ننسى أبدا أن وراء كل هذه الأرقام قصصا فردية وشخصية للفتيات والفتيان والنساء والرجال الذين اقتلعوا من ديارهم، وتبددت أحلامهم المستقبلية، ويتعرضون للخوف والمعاناة اللذين يعجز اللسان عن وصفهما.

وهذا الأسبوع، من المقرر أن تبدأ المحادثات السياسية، بقيادة المبعوث الخاص دي ميستورا. وأعرب مرة أخرى عن التأييد التام من دوائر العمل الإنساني في هذا المسعى الحيوي. ويجب علينا جميعا أن ندعم جهوده الدؤوبة الرامية إلى إيجاد حل سياسي لهذا المأساة المشينة. وتوفر العملية السياسية فرصة حقيقية للمجتمع الدولي كي يعمل معا ويجد الحلول التي ستحد من المعاناة وتضع حدا للنزاع. ومهما شددت فإنني لا أفي هذا الأمر بما فيه الكفاية إذ يجب ألا نفوت هذه الفرصة.

ومنذ اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) قبل عامين، أبلغ الأمين العام شهرا بعد شهر عن تجاهل الأطراف القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتكرار عدم امتثالها لمطالب المجلس بشأن حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، والكارثة الإنسانية التي تلت ذلك. والتقرير (S/2016/60) الصادر هذا الشهر محبطٌ بنفس قدر إحباط التقارير السابقة، إذ إنه يسلط الضوء على الكيفية التي يمكن بها أن تستمر التكلفة البشرية والاجتماعية لهذا النزاع في الخروج عن نطاق السيطرة. وهذه الحلقة المفرغة من الموت والدمار تنطوي على خطر شديد من أن ينظر إليها باعتبارها أصبحت، بطرق عدة، الوضع الطبيعي الجديد في سورية، إذ يجري البحث عن حل سياسي. ولكن يجب عدم اعتبار الموت والمعاناة والتدمير العشوائي وعدم احترام القانون أمورا عادية. وهذه المأساة من صنع الإنسان. إنها شنيعة ولكن يمكن تجنبها. ونحن – مجلس الأمن – يجب أن نتوحد معا من أجل وضع حد لها.

وفي كل وقت نعتقد أننا وصلنا إلى أسوأ أشكال المعاناة البشرية في هذه الأزمة، نجد أنها لا تزال تتعاظم أكثر فأكثر أمام

أعيننا. ويبدو أن الصور القادمة مؤخرا من بلدة مضايا المحاصرة للأطفال الهزيلين والمجوعين قد هزت الضمير الجماعي للعالم. إن البعثات الإنسانية التي اضطلعت بها على مدى الأسبوعين الماضيين الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري إلى المناطق المحاصرة أيضا كالزبداني وكفرايا قد وفرت ما تمس إليه الحاجة من المعونة الغذائية والطبية وغيرها، وتكفي لمدة شهر آخر لعدد إجمالي يبلغ أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص.

وتضمنت القائمة الأصلية لمن يحتاجون إجلاء طبيا عاجلا ١٩ شخصا. وتم إجلاؤهم جميعهم. وفي الواقع، تم إجلاء ما مجموعه ٣٧ شخصا من أصل ٤٠٠ شخص تستدعي حالاتهم العناية الطبية. ونحن بحاجة إلى الحصول على مزيد من اللوازم والأفرقة الطبية في مضايا. وكانت المرة الأخيرة حيث تمكن الهلال الأحمر العربي السوري من الدخول بصحبة الإمدادات والأفرقة في ١٥ كانون الثاني/يناير. والكثير من الذي بقوا بحاجة إلى عناية طبية حيث هم، بدلا من الإجلاء. إن تقديم ما هو أساسي من علاج ولوازم يمكن أن يوفر الرعاية المطلوبة. ونحن لا نعرف ما إذا كان هناك آخرين يحتاجون إلى عمليات إجلاء. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يتوفر لنا أفرقة طبية مستقلة من أجل تقييم أنسب رعاية طبية للمرضى والجرحى.

وفي هذه المناطق، لا تزال الظروف الإنسانية خطيرة وحرجة، ولا سيما صحة المدنيين في مضايا. وتتواصل المفاوضات للسماح بحرية المرور الآمن – واسمحوا لي أن أكرر المرور الآمن – للآخرين الذي تتعرض حياتهم لخطر شديد. ويجب الانتهاء من هذه المفاوضات مع جميع الأطراف على وجه السرعة من أجل تجنب المزيد من المعاناة والموت غير المبررين. وفي الوقت نفسه، تتناقص اللوازم الصحية بسرعة في مضايا، ولا بد أن تتم الموافقة بدون تأخير أو إعاقة على طلبات الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري المقدمة في الآونة الأخيرة إلى السلطات السورية لدخول الأفرقة الطبية إلى مضايا. كما أننا بحاجة إلى وصول مأمون فوري ومشابه لبلدتي فوعة وكفريا إذ إن الظروف هناك آخذة في التدهور بشدة.

ولماذا نفاوض؟ ولماذا نطلب الوصول الآمن من جميع الأطراف، ولكن أساسا من الحكومة السورية؟ نحن نفعل ذلك لأنه على الرغم من أن المجلس قد اتخذ قرارا للسماح بالوصول الآمن وبدون عوائق، فإن إمكانية الوصول تلك غير متوفرة دائما للنساء والرجال الشجعان العملين في الميدان محاولين إيصال المساعدة لهذه المناطق. والبعض يقول لي ببساطة ”ينبغي للأمم المتحدة أن تكسر الحصار“ ولكن ذلك سيكون تهورا. وسيستدعي ذلك إرسال سائقي القوافل والعاملين في المجال الإنساني إلى خط النار.

ولكي أكون صريحا، فإن الحالة في مضايا ليس سوى رؤية قمة جبل الجليد والمخفي أعظم. فالمزيد من الأشخاص يعيشون في مناطق تحت الحصار أو أنه يصعب الوصول إليهم أكثر من أي وقت مضى. ونحن نرصد باستمرار الحالة على أرض الواقع في جميع أنحاء سورية، وبناء على آخر المعلومات، نقدر بأن حوالي ٤,٦ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، ويتعرضون لمختلف أشكال القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع مما يحد بشدة من سبل حصولهم على الخدمات والمساعدة الإنسانية. ومن بين هذا العدد، نقدر أن حوالي ٤٨٦ ٧٠٠ اشخصا يعيشون حاليا في مناطق محاصرة – تحاصر الحكومة السورية ٢٠٠ ٢٧٤ شخص؛ بينما يحاصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ٠٠٠ ٢٠٠ من شخص؛ أما لجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وجبهة النصر فتحاصر ٥٠٠ ١٢ شخص؛

إن استمرار استخدام الحصار والتجويع كسلاح من أسلحة الحرب أمر مشين. لقد قال الأمين العام أن هذه الأساليب يمكن أن تشكل جريمة حرب. يجب وقفها على الفور. وتقع

المسؤولية الأساسية على عاتق الطرف الذي يفرض الحصار ويرفض بصورة روتينية ومنهجية وصول الضرورات الأساسية للحياة إلى الناس. غير أن الأطراف الأخرى التي تقوم بأنشطة عسكرية في مناطق مأهولة بالسكان أن تنطلق منها وتستخدم المدنيين كدروع وتعرض سلامتهم للخطر، تتحمل كذلك نصيبها من المسؤولية عن المعاناة الهائلة في المناطق المحاصرة. ويمكن للجهات التي لها تأثير على الأطراف أن تطالب بوقفها. وأن أطلب إليها القيام بذلك. الآن.

إن الاستخدام العشوائي للأسلحة ضد المدنيين والمناطق السكنية، وطرق المعونة والإمداد والبنية التحتية المدنية المحمية بموجب القانون الدولي، لا يزال مستمرا بصورة فظيعة مع الإفلات التام من العقاب. أن مئات من المدنيين قتلوا أو أصيبوا في هجمات مباشرة أو عشوائية شنها جميع الأطراف على مدى الأسابيع القليلة الماضية بسبب استمرار استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بوسائل منها البراميل المتفجرة وغيرها من الأسلحة المحمولة جوا والقصف والسيارات المفخخة.

وعلى سبيل المثال، في ١٢ كانون الثاني/يناير، تشير التقارير إلى أن الغارات الجوية على معرة النعمان، في ريف مدينة إدلب، أشفرت عن مقتل ٣٣ شخصا، في حين أفادت تقارير بأن الغارات الجوية على بلدة سرمدا، في شمال إدلب، قد خلفت ٢٩ قتيلا اليوم نفسه. أما في المعضمية، في ريف دمشق، قتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص وأصيب ٢٥ شخصا بجروح عندما سقطت قذيفتا هاون بمركز المدينة في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وفي غضون ذلك، أفادت تقارير بأن الهجوم الذي شنه مؤخرا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مدينة دير الزور المحاصرة قد أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين، كما أننا لا نزال قلقين جدا إزاء التقارير التي لم يتم التحقق منها التي تفيد بوقوع وفيات ناجمة عن سوء التغذية الحاد في المدينة.

وتستمر الهجمات على المستشفيات والمدارس بلا هوادة، مما له عواقب وخيمة على جميع المدنيين، بمن فيهم مليونا طفل لم يلتحقوا بالمدارس. وفي عام ٢٠١٥، ووفقا لليونيسيف، شنت هجمات على حوالي ٣٥ مدرسة، حيث إن هناك مدرسة من بين كل أربع مدارس إما مغلقة أو متضررة أو مدمرة. وفي نفس الوقت، وثقت منظمة الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان ما لا يقل عن ١١٢ هجمة على المرافق الطبية – بمعدل هجمة واحدة كل ثلاثة أيام – بالإضافة إلى مقتل ١٠٧ موظفين طبيين في العام الماضي.

لقد طلبنا مرارا وتكرارا إلى المجلس أن يطالب أطراف النزاع بتيسير الوصول المستمر غير المشروط وبدون عراقيل عبر سورية، ولكن هذا ببساطة لا يحدث. إن النزاع الدائر وانعدام الأمن هما عاملان مقيدان، لكن جميع أطراف الصراع لا تزال تتعمد تأخير أو عرقلة إيصال المعونة. ولئن كنا ما نزال نبذل كل ما في وسعنا للضغط على الأطراف المؤثرة والجهات صاحبة المصلحة من أجل الوصول إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية، فإن القيود المفروضة على تقديم المعونة لا تزال روتينا وتفرض بصورة ممنهجة.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة والمستمرة التي نبذلها، فإن قدرتنا على الوصول إلى المواقع المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، لا تزال تواجه عراقيل شديدة بسبب معدلات الموافقة الهزيلة من قبل السلطات السورية على طلبات تسيير القوافل المشتركة بين الوكالات. وفي عام ٢٠١٥، لم يتم إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة التي تشتد الحاجة إليها إلا بنسبة تزيد قليلا على ١٠ في المائة من الـ ١١٣ طلبا لتسيير القوافل المشتركة بين الوكالات. وحظيت ١٠ في المائة إضافية بموافقة مبدئية ولكن لم يتسن تسييرها بسبب عدم تلقي موافقة نهائية عليها وبسبب انعدام الأمن، ولعدم وجود اتفاق بشأن العبور الآمن. وأرجأت الأمم المتحدة النظر في نحو ٣

في المائة من الطلبات بسبب انعدام الأمن، و لم نتلق أي رد من الحكومة السورية على ما يقرب من ٧٥ في المائة من الطلبات. وهذا التقاعس أمر غير مقبول ببساطة من دولة عضو في الأمم المتحدة وموقِّعَةً على ميثاق الأمم المتحدة.

والآثار على أرض الواقع ملموسة: فقد وصلنا في عام ٢٠١٣ إلى نحو ٢,٩ مليون شخص من خلال آلية القوافل المشتركة بين الوكالات، لكننا لم نصل العام الماضي إلا إلى ٦٢٠ ٠٠٠ شخص. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، طلبت الأمم المتحدة موافقة الحكومة السورية لتسيير قوافل مشتركة بين الوكالات إلى ٤٦ منطقة محاصرة ويصعب الوصول إليها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦. وفي ٢٧ كانون الثاني/ يناير، أي بعد ١٦ يوما، لم نتلق جميع الموافقات الضرورية على أي من هذه الطلبات. وإذا تمكنت كل هذه القوافل، التي تظل واحدة من أكثر السبل كفاءة وفعالية للوصول إلى السكان عبر خطوط النزاع، من المضي قدما، فقد نصل إلى ما يقدر ب ١,٧ مليون شخص محتاج اليوم يتعرضون لمعاناة غير ضرورية ويمكن تجنبها بسبب اللامبالاة من جانب أطراف النزاع إزاء الوفاء بالتزاماتهم القانونية الدولية الأساسية.

ونحن في سباق مع الزمن. وقد بتنا عاجزين عن الوصول إلى الكثير من الناس مع زيادة حدة النزاع واشتداد خطوط المواجهة. وقد قدمت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥، مساعدات إنسانية إلى أقل من ١٠ في المائة من الأشخاص في المناطق التي يصعب الوصول إليها، و لم تتمكن من إيصاله إلا لحوالي ١ في المائة من الأشخاص في المناطق المحاصرة. ومن جانبنا، فإن الأمم المتحدة ما زالت ملتزمة بالإيصال الآمن للمساعدات الإنسانية المحايدة والنزيهة والمستقلة إلى جميع الأشخاص المتضررين من القتال بصورة مباشرة، استنادا إلى الحاجة والضعف – ولا تستند في ذلك إطلاقا إلى اعتبارات سياسية. ونحن على استعداد لتوسيع نطاق المساعدة حالما تسمح الظروف الأمنية وتزداد إمكانية الوصول بشكل مستدام. كما أن الموارد هي أمر لا غنى عنه، وأنا أشجع جميع الدول الأعضاء على التعهد بالتبرع بسخاء، في مؤتمر لندن المقبل المقرر عقده في ٤ شباط/فبراير، للشعب اليائس داخل سورية ولأولئك الذين فروا إلى البلدان المجاورة. ولن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من القيام بعملهم بأفضل طريقة ممكنة إلا عند توفير الموارد بشكل كامل.

وفي نفس الوقت، يجب أن يتخذ المجلس والدول الأعضاء ذات النفوذ المزيد من التدابير للتأكد من تقيد الأطراف بالتزاماتها المترتبة بموجب القانون الدولي ومطالب المجلس الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وهذا يتطلب الآن، على وجه التحديد، اتخاذ تدابير عاجلة لضمان قيام الأطراف، أولا، بوقف استهداف المدنيين، فضلا عن استهداف الهياكل الأساسية المدنية، بما فيها المرافق الطبية والمدارس وغير ذلك من البنى التحتية والخدمات التي يعتمد عليها الناس في بقائهم، بما في ذلك الهجمات العشوائية أو المستهدفة، فضلا عن استخدام الأسلحة المتفجرة أو الألغام الأرضية في المناطق المأهولة بالسكان في جميع الأوقات.

وثانيا، يجب أيضا أن تيسر الأطراف حصول جميع الأشخاص المحتاجين على جميع أنواع المساعدة، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، بشكل كامل ودائم دون عوائق ودون شروط، بما في ذلك في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. ويجب أن يشمل، هذا، على سبيل المثال، الموافقة الفورية من قبل السلطات السورية على الطلبات المعلقة لتسيير قوافل مشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس. كما يجب أن تيسر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة عمليات التسليم التي تقوم بمنعها.

ثالثا، يجب على الأطراف السماح بحرية التنقل للسكان المدنيين من جميع الأعمار لدخول المناطق المحاصرة والمناطق

التي يصعب الوصول إليها والخروج منها بأمان وكرامة، والسماح بالإجلاء الطبي الفوري للمرضى والجرحى إلى مكان آمن لتلقي العلاج.

وحتى مع ازدياد الحالة سوءا واستمرار التحديات التي تعرقل الوصول، فإن العاملين في المجال الإنساني في سورية يواصلون البقاء وتقديم المعونة، معرضين أنفسهم لمخاطر شديدة في كثير من الأحيان. وتخصص المنظمات الإنسانية، من الأمم المتحدة ومن غير الأمم المتحدة – موارد جهود لم يسبق لها مثيل من أجل الوصول إلى السوريين المحتاجين. وقدمنا معا المساعدة إلى ملايين الناس في عام ٢٠١٥، بما في ذلك المساعدات الغذائية لما يقرب من ٦ ملايين شخص في الشهر، والمساعدة الصحية إلى ما يقرب من ١٦ مليون شخص، ووفرنا لـ ٦,٧ مليون شخص المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وزودنا ٤,٨ مليون شخص بالمواد الأساسية للأسر المعيشية.

وأحيي الجهود التي يبذلها الآلاف من موظفي الأمم المتحدة ومتطوعيها، ومعظمهم من السوريين؛ الهلال الأحمر العربي السوري المنظمات غير الحكومية؛ المُنْجدون الأوائل؛ وموظفو المستشفيات والمستوصفات في جميع أنحاء البلد، الذين يقومون بواجباتهم يوما بعد يوم في مواجهة الضغط السياسي، وفي بعض الحالات، العنف والترهيب من أطراف النزاع.

وأود أن أذكر المجلس بأن من يقدم الخدمات كل يوم للأمم المتحدة وشركائها هم أبطال العمل الإنساني: النساء والرجال المستعدون لتعريض حياتهم للخطر بقيادة القوافل إلى مناطق الصراع من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي أن يكونوا قدوة ومصدر إلهام لنا جميعا، وينبغي لنا أن نحييهم جميعا. إن الفشل في سورية سياسي، وبالتأكيد ليس إخفاقا من جانب الرجال والنساء الشجعان والمنظمات الإنسانية التي يمثلونها.

أود بصفة خاصة أن أحيي ذكرى ٨٢ زميلا فقدوا أرواحهم خلال أدائهم الواجب، بمن فيهم موظف في إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية، لقي حتفه جراء جهاز تفجير مرتجل بإدلب قبل يومين تحديدا.

واسمحوا لي أن أوضح ما يلي: لا يمكن أن ينحى باللائمة على المنظمات الإنسانية والموظفين لاستمرار معاناة الشعب في سورية؛ إن فشل كل من الأطراف والمجتمع الدولي هو ما أتاح المجال لاستمرار هذا النزاع لفترة طويلة جدا. ومهما حاولنا فلا يمكن للعمل الإنساني أن يكون بديلا عن العمل السياسي. والحل الوحيد هو من خلال الحوار السياسي الذي يقلل من العنف ويضع له حدا في نهاية المطاف. ولا بد للجهات المعنية الرئيسية في الأزمة السورية أن تفعل ما لم تفعله حتى الآن، أي تقديم مصلحة الناس على السياسة.

وعشية عقد المزيد من المحادثات السياسية، يحدوني ويحدو جميع العاملين في المجال الإنساني الأمل في أن أصحاب المصلحة الرئيسيين سيتخذون في نهاية المطاف القرارات الجريئة والشجاعة وغير الأنانية اللازمة لوضع حد لهذه المعاناة التي لا يمكن تصورها والحرب المدمرة اللتين لحقتا بالشعب السوري.

خلال السنوات الخمس الماضية، أثبت المجلس أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية ووحدة الهدف، فإنه قادر على التوصل إلى اتفاق واتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لتحديات النزاع في سورية. لقد اتخذ المجلس إجراءات بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية؛ وقد أذن بالمساعدة الإنسانية عبر الحدود؛ واتخذ إجراءات في الآونة الأخيرة لبدء عملية سياسية.

ولكن المجلس ببساطة لم يتخذ الإجراءات الكافية فيما يتعلق بالملايين من الأشخاص العالقين في براثن الحصار، ويعانون من سوء التغذية والافتقار إلى اللوازم الأساسية. لقد تركنا هؤلاء الناس بدون أمل. وهم يعتقدون أن العالم قد نسيهم.

وإذ يقترب هذا النزاع من عامه السادس، حان الوقت الآن لأعضاء المجلس الذين لها تأثير على الأطراف أن ينحوا خلافاتهم جانبا وأن يعملوا معا، على أعلى المستويات السياسية، من أجل إيجاد الطرق الكفيلة بتحسين سبل الوصول إلى ملايين السوريين الذين لا يزالون عالقين في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. ليس بوسع الشعب السوري الانتظار أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كَزن.

السيدة كَزن (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على هذه الفرصة.

قبل عشرة أشهر، في هذه القاعة ذاتها، أبلغت المجلس بشأن القلق البالغ لبرنامج الأغذية العالمي إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية داخل سورية (انظر S/PV.7433). وقد ناقشت تزايد المشقة والحرمان اللذين يواجهان السكان في المناطق المحاصرة، مما أدى ليس إلى اليأس فحسب، ولكن أيضا إلى سوء التغذية والمجاعة والموت.

وطلبت إلى المجلس أن يؤيد مضاعفة الجهود لتمكين كامل المنظومة الإنسانية الدولية من الوصول للأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في المناطق التي يصعب الوصول إليها. واليوم، أنا لا أكرر الدعوة إلى المساعدة فحسب؛ لكنني أناشد المجلس من أجل تلك المساعدة. إن التوافق القوي والنوعي في الآراء يمثلأقوى أداة تحت تصرف الأمم المتحدة للوقاية وحماية المدنيين – وهي ترد في القانون الدولي الإنساني.

ونظرا لأن الحقيقة أكثر إيلاما، فإن الحالة اليوم هي أكثر استفحالا مما كانت عليه عندما تكلمت أمام المجلس قبل ١٠ شهور. فأكثر من ٤,٦ ملايين شخص، كما أشار زميلي، محاصرون وعالقون في مناطق إما يصعب الوصول إليها أو أنها محاضرة، وتشير تحليلاتنا بخصوص الأمن الغذائي إلى أن ٢,٥ مليون شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي داخل هذه المناطق.

ونتلقى كل يوم تقارير مزعجة عن الافتقار إلى الغذاء والمياه وسوء التغذية الحاد والوفاة. والأمن الغذائي لا يتطلب توفير المواد الغذائية فحسب بل أيضاً الحصول على المياه والمرافق الصحية والعلاج الطبي الأساسي. وينبغي ألا نترك السكان في مواقع أخرى يعانون نفس مصير سكان مضايا، إن لم يكونوا قد لاقوه بالفعل. وفيما أتكلم أمام المجلس الآن، نقدر أن هناك ١٨ من المناطق المحاصرة وزهاء نصف مليون شخص محرومون من الغذاء والمساعدات الإنسانية الضرورية الأخرى. وفي كثير من هذه المناطق، ينفد الغذاء لدى الناس وربما يكون قد نفد بالفعل. ونحن ببساطة لا نعرف على وجه التأكيد. وهي مجرد مسألة وقت قبل أن تظهر على شاشاتنا مرة أخرى الصور المؤلمة التي شهدناها في الأسابيع القليلة الماضية. وما فتئت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارة الصحة تجريان تقييمات في جميع أنحاء البلد، وتظهر حالات شديدة من سوء التغذية الحاد بأعداد فظيعة.

وأكثر من نصف هذه الأماكن حوصر بشكل مروّع لسنوات ثلاث. ويمكن أن يوجد بعض هؤلاء السكان في مناطق من ريف دمشق، التي لم يتمكن فيها برنامج الأغذية العالمي من تقديم المساعدة الغذائية لمدة ثلاث سنوات، وحيث نعلم أن أسعار المواد الغذائية زادت إلى أكثر من الضعف، وأحياناً حتى ثلاثة أضعاف، عما هي عليه في دمشق. إن المعضمية متاخمة لمدينة دمشق وكانت أحد أكثر المواقع المتنازع عليها في بداية الأزمة. وفي عام ٢٠١٤، تم التوصل إلى اتفاق على المصالحة بين الحكومة والجماعات المسلحة سمح بدخول أول قافلة مشتركة بين الوكالات إلى المعضمية في تموز/يوليه

من ذلك العام. وبعد التوصل إلى اتفاق، تمكن الأشخاص من مغادرة المدينة ودخولها من خلال نقطة تفتيش واحدة، حاملين كميات صغيرة من المواد الغذائية لاحتياجاتهم اليومية. ولكن، للأسف، أُغلقت نقطة التفتيش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهناك ٤٤ ٠٠٠ شخصا محاصرون الآن داخل المدينة. وبعد رفع الحصار مباشرة، هرع الأشخاص إلى المحلات التجارية الصغيرة لشراء المواد الغذائية المتاحة، وهذا ما سارع في ارتفاع الأسعار. وكثير من المواد، مثل طحين القمح والحبوب والمكرونة والعدس والزيت واللحم، متاحة الآن بكميات محدودة جداً. والفواكه غير متاحة، وهي في الواقع مفقودة. والأمر المفجع أكثر من غيره هو أن هذا الموقع لا يبعد سوى ١٥ دقيقة بالسيارة عن مكتب برنامج الأغذية العالمي في دمشق، ومع ذلك لا يمكننا تقديم المساعدة.

وفي مدينة داريا، حيث توقفت الأعمال الزراعية بسبب حوادث الألغام الأرضية، سجلنا حالات مماثلة لارتفاع الأسعار الحاد. ويستهلك معظم الناس وجبة واحدة فقط في اليوم. وقد واصل برنامج الأغذية العالمي، إلى جانب المجتمع الدولي، المناشدة للسماح بالوصول إلى هذه المواقع المحاصرة وغيرها من المواقع التي يصعب الوصول إليها. واستمع المجلس إلى زميلي عن النجاح، أو الفشل، الذي واجهناه في طلباتنا المشتركة بين الوكالات. وحتى الآن، فإن أكثر من ٦٠ في المائة من الطلبات التي قدمها برنامج الأغذية العالمي لم تتلقَّ أي جواب. ثم عَلِقَت الردود الإيجابية الضئيلة في عددها التي تلقيناها في الإجراءات البيروقراطية التي أسفرت عن عدم إمكانية الوصول إلى تلك المناطق المحاصرة خلال عام ٢٠١٥. ولم نحقق أية إنجازات إلا في هذا الشهر الأخير. وقد مكنونا من الوصول إلى ٢٤ في المائة فقط من المواقع المحاصرة، بدعم لمرة واحدة في محافظة إدلب، حيث كانت جماعات المعارضة تمنع المساعدة عن نحو ١٢ ٥٠٠ من السوريين الضعفاء.

وينبغي أن أذكر أيضاً أن نصف السكان المحاصرين – الذي يقدر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص – عالقون داخل دير الزور، التي سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في تموز/يوليه ٢٠١٤. لقد كانت دير الزور عصيّة إلى حد كبير على دخول المساعدة الإنسانية منذ أيار/مايو من العام الماضي. وتسيطر داعش حالياً على معظم مناطق المحافظة، في حين أن المطار، إلى جانب خمسة أحياء من المدينة، يقع تحت سيطرة الحكومة السورية. وأفادت التقارير أن داعش يستهدف المواقع المحاصرة بصورة شبه يومية، الأمر الذي يؤدي إلى الوفيات والإصابات بين المدنيين. ويحافظ داعش على سيطرة صارمة على هذه المدن، مع وجود آفاق قليلة للتفاوض.

ولا يزال طريق دمشق السريع مغلقاً، وهو الطريق الرئيسي لأخذ الإمدادات إلى مدينة دير الزور، وذلك بسبب التراع الجاري، الأمر الذي يعني أن المطار هو الممر الوحيد لإيصال السلع الأساسية من الخارج، بما في ذلك المواد الغذائية. وقد أُذِن لبرنامج الأغذية العالمي بالنقل الجوي إلى دير الزور. ومع ذلك، نظراً إلى مجموعة من الأسباب – الضرر الكبير الذي أصاب مدرج الطائرات، وانعدام الأمن في المجال الجوي لطائراتنا وعدم قدرة موظفينا وشركاءنا على التوزيع – كنا عاجزين عن تقديم المساعدة إلى من يحتاجونها في دير الزور. وفي الوقت الراهن، تتمكّن الطائرات التجارية الصغيرة التي تحمل كميات صغيرة من المواد الغذائية من الهبوط، ولكن هذه الحالة أدت إلى أعلى زيادات في الأسعار على مستوى البلد كلّه. وبالتالي انخفضت القوة الشرائية للأسر المعيشية إلى مستويات مفزعة، مع إمكانية محدودة للأفراد على شراء الغذاء بعد اندثار وسائل حصولهم على المال تقريباً لشراء الأغذية في الأسواق. وفي واقع الأمر، تكلّف مؤونة شهر واحد من المواد الغذائية الأساسية ٢٤٠ ٠٠٠ ليرة سورية، أي ١٠ أضعاف ما هي عليه في دمشق.

والحقيقة هي أن الشرط الوارد في القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٣٩ (٢٠١٤) بأن لا تُعاق المساعدة أو تُعرقل لم يتحقق بعد تحققاً كاملاً. وعلى الرغم من بعض النجاحات المحلية، فإننا لا نملك إمكانية الوصول اللازمة للوصول إلى الجياع والمحتاجين. وفي الواقع، فإن جهودنا الدؤوبة لتحقيق مكاسب في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها لا تزال تعترضها الكثير من العقبات. وغالباً ما تتضاءل التحديات اللوجستية والمادية بالمقارنة مع العدد الهائل من نقاط التفتيش التي يجب أن تمرّ عبرها مركباتنا وموظفونا، ووجود قوات الأمن في مستودعاتنا، والإجراءات الإدارية المرهقة المتعلقة بتحميل شاحناتنا وختمها والمفاوضات الثنائية المطولة اللازمة للحصول على رسائل التسهيل الموقعة بشأن تلك الشحنات – ناهيكم عن وجود الجماعات المسلحة المتطرفة مثل داعش.

وقد آن منذ وقت طويل أوان التنفيذ الكامل والجماعي لقرارات المجلس الذي تأخر كثيراً. ويجب ألا يكون الوصول عشوائياً أو مخصصاً أو لمرة واحدة. ويجب ألا تتطلب إمكانية الوصول الحصول على موافقات غير معقولة. فيجب أن تكون على قدر معقول من الأمان والانتظام والشفافية والمساءلة.

ويمكن للمجلس أن يطمئن إلى أن برنامج الأغذية العالمي وشركاءه سيستمرّون في بذل قصارى جهدهم للتغلب على العقبات والعوائق وتوفير المساعدة المنقذة للحياة. وسنواصل بذل جهودنا المطردة، مستنفدين كل الوسائل المتاحة لنا، لنصل إلى كل طفل وامرأة ورجل في سورية حيثما نستطيع. ومع ذلك فإننا لا نستطيع العمل بمفردنا ولا نفعل ذلك. وبطبيعة الحال، نعمل مع الآخرين من فريق الأمم المتحدة القطري وشركائنا من المنظمات غير الحكومية.

وأودّ أن أكون واضحةً تماماً: لمنع المجاعة الوشيكة، نحن بحاجة إلى الدعم والعمل من كل عضو من أعضاء المجلس وكل الدول الأعضاء. يتطلب منع المجاعة ما هو أكثر من اتفاق يخصّ أربع بلدات. ويتطلب منع حدوث أزمة إنسانية إمكانية وصول المنظمات الإنسانية دون عوائق وبشكل مستمر من أجل تقديم الإغاثة الفورية، بما في ذلك الغذاء، إلى جميع المحتاجين لها في سورية. ويتطلب منع حدوث أزمة إنسانية فترات هدنة للأغراض الإنسانية ووقفاً غير مشروط ومراقَب لإطلاق النار لتمكين تسليم الأغذية والمساعدة العاجلة الأخرى إلى المدنيين ودعم حملات التطعيم والحملات الصحية الأخرى. إن منع وقوع أزمة إنسانية – وأزمة في الأمن الغذائي – يتطلّب وقف الهجمات التي تُشَنُّ على البنية التحتية المدنية. ويتطلب منع الأزمات الإنسانية ضمان حرية الحركة لجميع المدنيين والرفع الفوري لجميع عمليات الحصار من جميع الأطراف. وهذا هو السبيل الوحيد للقضاء على الجوع ومعالجة سوء التغذية، من طفل إلى طفل، ومن شخص بالغ إلى آخر، ومن مدينة إلى مدينة.

قال باولو كويللّو إن العالم يتغير اقتداء بنا لا اتباعاً لرأينا. ومسؤوليتنا هي كفالة أن تصبح القرارات والخيارات المتخذة في هذه القاعة حقيقة على أرض الواقع. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به أن ننقذ الناس ونحميهم ونمكّن الجيل القادم لسورية من التعافي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي على إحاطتها الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.